تربية

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

# التعليم نحو مستقبل أفضل للأجيال المقبلة
# يرق: نعمل على نظام مميّز لتحقيق العدالة

**تعد الامتحانات الرسمية في لبنان محطة مفصلية في المسار الاكاديمي فهي لا تقتصر على تقييم التحصيل العلمي، بل تشكل معيارا وطنيا لقياس مستوى التعليم وجودته. تكمن اهميتها في دورها في ضبط العملية التعليمية، وضمان العدالة بين الطلاب من مختلف المناطق والمدارس، كما تعد شرطا اساسيا للانتقال الى التعليم العالي**

تلعب المسابقات دورا محوريا في تحديد المستقبل الاكاديمي والمهني للطلاب، وتنظم الامتحانات من وزارة التربية والتعليم العالي، على ان تطبق بشكل موحد على جميع الطلاب في مختلف المناطق اللبنانية، مما يجعلها اداة فعالة لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بغض النظر عن الخلفيات الاجتماعية او نوع المدارس التي يدرسون فيها، سواء كانت رسمية او خاصة. وتظهر الاهمية في كونها شرطا اساسيا للانتقال من مرحلة دراسية الى اخرى، اذ تسمح للوزارة بتحليل نتائج الطلاب ومقارنتها بين المناطق والمدارس، مما يساهم في اكتشاف مكامن الخلل في النظام التعليمي، وبالتالي اتخاذ قرارات لتطوير المناهج وتدريب المعلمين وتحسين الاداء التربوي بشكل عام. كما انها تعزز روح المسؤولية والانضباط لدى الطالب، وتدفعه الى المثابرة، والالتزام في الدراسة، وهي مهارات اساسية يحتاجها في الحياة الجامعية والمهنية لاحقا. من الناحية النفسية والتربوية، تساعد الامتحانات الرسمية على اعداد التلميذ لمواجهة الضغوط والتحديات مما يقوي ثقته بنفسه، ويجعله اكثر قدرة على التعامل مع المواقف المصيرية. ورغم التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه الامتحانات بدءا من ازمات اقتصادية وضعف في البنى التحتية، وصعوبات تقنية وادارية، الا انها ما زالت تشكل رمزا للثبات التربوي، وتحظى بمكانة مهمة لدى الطلاب والاهالي، والمؤسسات التعليمية. من هنا، فان اهمية الامتحانات الرسمية لا تقتصر على كونها مرحلة انتقالية في حياة التلامذة، بل هي جزء اساسي من بناء نظام تعليمي وطني متماسك، يضمن الجودة والشفافية والمساواة.

"الامن العام" التقت المدير العام لوزارة التربية الدكتور فادي يرق.

■ كيف تقيمون سير الامتحانات الرسمية لهذا العام من حيث التنظيم والمستوى؟

□ على الرغم من الازمات التي مر فيها لبنان، نحاول باستمرار ترسيخ استقرار عملية الامتحانات، وقد اتخذنا سلسلة اجراءات بعد التحديات المتنوعة التي عاشتها البلاد من كورونا الى الازمات الاقتصادية والنقدية والامنية. بالتالي، اجرينا هذه السنة اختبارات كاملة، فانتقلنا من الاسئلة والمواد الاختيارية الى الدراسية كافة، ضمن التنسيق مع المركز التربوي للبحوث والانماء الذي اجرى دراسة عن الدروس المنفذة في المناطق، وتم الاخذ في الاعتبار المدارس التي تتعرض للعدوان الاسرائيلي بصورة شبه مستمرة. وكانت توجيهات معالي وزيرة التربية والتعليم العالي الدكتورة ريما كرامي بأن تكون الاسئلة مدروسة ومطابقة للمنهاج المطلوب. اعطينا توجيهات لرؤساء المناطق لاختيار المراكز الاكثر تجهيزا وخصوصا في الاماكن التي تأثرت بالاعتداءات الاسرائيلية، وذلك بصورة تضمن سلامة انتقال المرشحين والأساتذة، فيما كانت لدينا خطة بديلة في حال حصول اي طارئ. تم اختيار مراكز للمرشحين ذوي الاحتياجات الخاصة والصعوبات التعليمية، مجهزة لاستقبالهم، ووضعنا في تصرف اصحاب الصعوبات اساتذة لمواكبتهم ودعمهم. بناء على ما تقدم، تمت الامتحانات بسلاسة ويسر وكانت الامور منظمة وهادئة، وجرى تدارك اي امر قد يؤثر على حسن سيرها لجهة تأمين المراقبين والتجهيزات اللازمة للمراكز. وقد كان لتعاون قوى الامن الداخلي معنا لجهة ايصال المسابقات في الاوقات المناسبة اثر ايجابي، اضافة الى مهامهم بتأمين المراكز التي بلغ عددها 229 مركزا، اضافة الى نحو 10 مراكز تصحيح كانت موزعة على مختلف محافظات لبنان. كذلك ننوه بالجهد الذي قام به الجيش اللبناني لجهة تأمين المراكز وخصوصا مركز وضع اسئلة الامتحانات، حيث اتخذ كل الاجراءات التقنية والامنية لمنع اي تسريب الكتروني او ورقي. وعلى الرغم من ان تعويضات الامتحانات لم تعد مجزية كما كانت عليه سابقا، مما ادى تراجع نسبة المشاركين في المراقبة والتصحيح والاعمال الادارية، الا ان عددا من افراد الهيئة التعليمية كانوا حرصاء على المشاركة في مختلف الاعمال، وكان لهم الجهد الاكبر في انجاز هذا الاستحقاق الوطني. كما قام عدد من الجهات المانحة بتأمين القرطاسية وعدد من اللوازم والتجهيزات اللوجستية الضرورية لاجراء الامتحانات. اما من حيث المضمون، فقد عادت الامتحانات الى ما كانت عليه قبل كورونا والازمة الاقتصادية، اي اعتمدت المواد من دون اي تعديل وتم الغاء تقليص مدة المسابقة، مما اسهم في تنويع الاسئلة وطرحها من مختلف محاور المنهاج المطلوب. اننا نقوم راهنا بدراسات تحليلية للنتائج وكلفنا معاوني رئيس اللجان الفاحصة من رؤساء المصالح والوحدات في الوزارة، اجراء دراسات تحليلية لنتائج الامتحانات، بغية التخطيط التربوي للعام المقبل وتطوير الآليات الاجرائية للامتحانات.

■ هل واجهتم تحديات لوجستية او امنية خلال فترة الامتحانات، وكيف تم التعامل معها؟

المدير العام لوزارة التربية الدكتور فادي يرق.

□ كالعادة، قبيل كل استحقاق تربوي، قمت شخصيا بزيارات الى المديرية العامة للامن الداخلي والتنسيق مع قيادة الجيش مديرية المخابرات، وذلك من اجل حماية مركز وضع الاسئلة وعزله عن كل امكانات التواصل مع الخارج. كما ان الوزيرة كرامي كانت قد اجتمعت مع وزيري الداخلية والدفاع الوطني في هذا الخصوص. في الخلاصة، قامت قوى الامن مشكورة بحماية مراكز الامتحانات ونقل الاسئلة، وقام الجيش اللبناني بتكليف دوريات للمحافظة على الامن في محيط مراكز الامتحانات في المناطق كافة. اما التحديات فقد تمثلت في العدوان الاسرائيلي الذي تعرضت له منطقة بعلبك الهرمل، حيث سقط زجاج الممرات في مركز الامتحانات في شمسطار ولم يصب اي مرشح او استاذ بأذى. لقد كنا نتابع لحظة بلحظة مع المعنيين، الاوضاع الامنية باستمرار لتأمين سلامة الامتحانات والعاملين في اطارها. لقد واجهنا تحديات امنية، خصوصا لجهة العدوان الاسرائيلي المتكرر على عدد من المناطق اللبنانية، الذي اجبرنا على تغيير مراكز الامتحانات في عدد من المناطق، اضافة الى اعتماد مراكز احتياطية كخطة بديلة لنقل المرشحين في حال تعرض أي مركز للاضرار نتيجة العدوان المتكرر، وكان آخرها الغارة التي ادت الى تضرر احد مراكز الامتحانات في المنطقة التربوية في بعلبك الهرمل. هنا، لا بد من التنوية بشجاعة المرشحين والمراقبين في هذا المركز الذين بقيوا فيه، واستمروا باجراء الامتحانات ولم تتعطل الامتحانات فيه على الرغم من تكسير الزجاج في المبنى. كما انه تم تسجيل وقوع غارات اسرائيلية على التلال المواجهة لمركز التصحيح في النبطية، وكان للتنسيق مع وزارتي الدفاع والداخلية الاثر الكبير في متابعة الامور ذات الطابع الامني، والتمكن من تخطيها وانجاز الامتحانات. اما بالنسبة الى الامور اللوجستية فالتحديات كما هي دائما، اي الحاجة الى عدد من المباني المدرسية المعتمدة، كمراكز الى الصيانة وتأمين الكهرباء في شكل منتظم فيها، اضافة الى شح موارد تأمين التجهيزات حيث اضطرت الوزارات الى طلب توفير هذه اللوازم من جهة مانحة. كما انوه في هذا السياق، بفريق العمل المسؤول عن تنظيم الامتحانات الرسمية الذي كان يتمتع بالحرفية اللازمة على الرغم من قلة عدد افراده.

> **نحرص على تأمين سلامة المرشحين والمراقبين**

■ ما هي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لضمان نزاهة الامتحانات ومنع الغش؟

□ تم تأمين خط ساخن لتلقي الشكاوى ومتابعتها مباشرة، وقد تجاوز عدد الاتصالات المئات، ان كان ذلك للابلاغ عن الشكاوى او الاجابة عن الاستفسارات او الاستيضاحات. في اطار منع الغش، تم وضع آلية جديدة لتوزيع المراقبين للحد من احتمال حصول أي تواطؤ، من خلال اختيار المراقبين من مدارس ومناطق مختلفة. كما جرى تفعيل عمل كاميرات المراقبة في المراكز قبل اجراء الامتحانات، والطلب من رئيس المركز تكليف مراقب خاص لمتابعة كاميرات المركز طوال فترة اجراء الامتحانات. كذلك تم تشكيل فريق عمل مركزي ضمن دائرة الامتحانات لمراقبة المراكز من خلال الشاشات وضبط محاولات الغش وابلاغ رؤساء المراكز بها، وتم اتخاذ اجراءات في حق التلامذة المخالفين لجهة اقصائهم عن الامتحانات. اضافة الى اصدار التعاميم والمذكرات ذات الصلة، التي تبين بوضوح ما هي المخالفات التي على المرشح تجنبها خصوصا لجهة حيازة الهاتف الخلوي او الساعة الذكية ومستندات الغش، اضافة الى التعاون القائم بين القوى الامنية والمراقبين في المراكز لتفتيش المرشحين قبل دخولهم وتنبيههم من ارتكاب اي مخالفة تحت طائلة الاقصاء. في ما يخص التصحيح تم اعتماد رقم وهمي للمسابقة كالمعتاد لمنع اطلاع أي مصحح على اسم المرشح او رقم ◄

◄ ترشيحه، وتصحيح المسابقة من جانب مصححين اثنين من دون اطلاع اي منهما على علامة الآخر. وفي حال التباين لاكثر من علامتين، يتولى المقرر او من يكلفه بت هذه العلامات. كما تمت متابعة التقارير الصادرة عن التطبيق الالكتروني المعتمد للتصحيح، خصوصا لجهة التأكيد على العلامات اللاغية والعلامات القصوى وتطابق العلامات الجزئية، كما تم فتح المجال لاعادة النظر بالنتائج بعد صدوره عبر رابط الكتروني وتم تلقي نحو 5000 طلب. مع الاشارة الى ان اعادة النظر لا تعني اعادة التصحيح وذلك التزاما منا بأحكام المرسوم الناظم للامتحانات الرسمية، لكي يتم التحقق من الرقم الوهمي المعتمد لكل مسابقة من مسابقات المرشح ومطابقة جداول العلامات اليدوية مع تلك المكننة والتحقق من صحة الاحتساب.

■ هل طرأت اي تغييرات على نمط او مضمون الامتحانات مقارنة بالسنوات السابقة؟ ولماذا؟

□ نحن نعتمد التوصيفات التي تتم فيها الامتحانات العادية، وذكرنا بأننا اعتمدنا المواد كافة من دون الاختيارية لجهة الاسئلة والمواد.

■ كيف كانت مشاركة القطاع التربوي الخاص في ورشة الامتحانات الرسمية؟

□ يشارك القطاع التربوي الخاص في وضع الاسئلة والمراقبة والتصحيح، ونحن على تنسيق مع اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة. كما نعمل على وضع دراسة معمقة لمكننة كل جوانب الامتحانات الرسمية وعملنا لهذه الغاية على تأمين التمويل من جهات مانحة لتطوير العملية اللوجستية والتربوية والادارية للامتحانات الرسمية. كذلك عملنا لهذه الغاية على تأمين التمويل من جهات مانحة لتطوير العملية اللوجستية والتربوية والادارية من ترشيح التلامذة الى اختيار المراكز، وتوزيع المرشحين والمراقبين ورؤساء المراكز الى التصحيح في شكل الكتروني. كما نعمل مع متخصصين لتطوير برنامج الكتروني.

■ ما هي نسب النجاح لهذا العام، وما هو تقييمكم للعام الدراسي المنصرم؟

□ العام الدراسي المنصرم شهد العديد من التحديات الامنية والمالية لجهة تأمين التمويل الكافي للانفاق على المدارس وانصاف افراد الهيئة التعليمية. كما نشكر معالي الوزيرة الدكتورة كرامي التي عملت مع وزير المال، وامنت التمويل اللازم للامتحانات الرسمية. اما النسب المئوية للنجاح فهي: الاداب والانسانيات 59,28%، الاجتماع والاقتصاد 85,62%، العلوم العامة 91,92%، علوم الحياة 91,00%.

■ كيف ستدعم وزارة التربية الطلاب الذين لم يتمكنوا من النجاح في الامتحانات الرسمية؟

□ تقدمت الوزارة بمشروع مرسوم الى مجلس الوزراء الذي وافق مشكورا على اجراء دورة استثنائية للامتحانات الرسمية، مما يشكل فرصة اضافية للتلامذة الذين لم يوفقوا في الدورة العادية، ونتمنى النجاح لجميع المستحقين. المدارس الخاصة ليست كلها بالجودة نفسها وكذلك المدارس الرسمية، لذلك نراهن على تعميم تجربة المدارس الرسمية الناجحة، وذلك من خلال اختيار المدير الجيد والطاقم التعليمي والاداري المتعاون والكفي، لكي تصبح المدرسة الرسمية خيارا نوعيا امام اللبنانيين في كل المناطق. اننا نعمل في هذا السياق، وفقا للاولويات التي حددتها معالي وزيرة التربية والتعليم العالي الدكتورة ريما كرامي، من اجل تحسين المدرسة الرسمية، لا سيما وان الوزارة اجرت التقييم التشخيصي الوطني للمتعلمين في المدارس الرسمية من الصف الثالث الاساسي حتى السادس الأساسي، ونشرت نتائج هذا التشخيص ليكون بين ايدي الباحثين والدارسين والمهتمين. هناك حملة دعم للمدرسة الرسمية، تهدف الى حشد كل الطاقات من اجل دعمها في كل المجالات. ختاما، اود توجيه تحية شكر وتقدير الى المديرية العامة للامن العام ممثلة بحضرة اللواء حسن شقير وفريق عمله، وتحية ايضا الى مجلة "الامن العام" التي تعتبر وسيلة اعلامية قل نظيرها في ايامنا هذه لجهة الدقة في اختيار المواضيع والجدية والصدقية اللتين تتمتع بهما.

**الوزارة اعتمدت آليات صارمة لضمان النزاهة**

مطاحن التاج
CROWN FLOUR MILLS

مطاحن التاج:

رحلة الجودة والإبداع في صناعة الطحين

تُجسّد مطاحن التاج، الراسخة في عمق التاريخ اللبناني العريق، نموذجا بارزاً للصناعة الوطنية الرائدة في مجال طحن القمح وإنتاج الدقيق. وقد ارتكزت الشركة، منذ نشأتها، على رؤية استراتيجية طموحة ترمي إلى تحقيق التميّز، عبر دمج الإرث الغني بالتكنولوجيا المتطورة لتقديم منتجات عالية الجودة، تُلبّي شعار «طحين نثق به».

تتمتع مطاحن التاج بطاقة إنتاجية ضخمة تصل إلى ١٥,٠٠٠ طن من القمح المطحون شهرياً، لتغطية احتياجات السوق المحلي وفقا لأعلى معايير الجودة. ويتّسم العمل في مطاحن التاج بالدقة والمهنية العالية، بدءاً من اختيار أفضل أصناف القمح وصولاً إلى مراحل الطحن والتعبئة المتقدمة. نسعى في مطاحن التاج جاهدين لدعم نجاح عملائنا من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تعزز قدراتهم وتُمكنهم من بلوغ أعلى مستويات الأداء والجودة، إيمان ا منا بأنّ نجاحهم هو ركيزة أساسية في رسالتنا ورؤيتنا المستقبلية. وتبقى مطاحن التاج مصدر فخر للبنان، وشريكا موثوقا في بناء غذاء متوازن ومستقبل مشرق.